الحكم الذاتي، عبر رموزها العميلة او عبر سياسات التطويع والترويض للمجالس البلدية وتضييق الخناق على المؤسسات الوطنية الاخرى، تحاول الآن، بعد وصول كافة محاولاتها الى الطريق المسدود، ان تفرض تمرير الادارة المدنية ومؤامرة الحكم الذاتي بالعنف وتصعيد الاجراءات القمعية، وفرض مواجهة شاملة على الحركة الوطنية، تمهيدا لاعلان الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة في فترة لاحقة. وقد كان موشي ارنس، سفير اسرائيل الجديد في واشنطن ورئيس لجنة الخارجية والامن سابقا، واضحا في هذه المسألة، عندما اعلن ان عدم التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي سيدفع اسرائيل الى اعلان الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة كما جرى في الجولان. وقد لوحظ، بعد نشر الامر الاردني ضد روابط القرى، ان وزارة الدفاع قررت اتباع سياسة اليد القوية ضد مؤيدي م.ت.ف. في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وتعتبر اوساط وزارة الدفاع ان الامر الاردني صدر بضغط من م.ت.ف.، لهذا كانت ردة الفعل، من قبل وزير الدفاع اريئيل شارون، هي اعتبار «لجنة التوجيه الوطني» خارجة على القانون.

وقالت مصادر امنية: انه، منذ الان فصاعدا فان كل تصريح سياسي او اجتماع او نشر بيان من قبل اعضاء اللجنة سيتسبب لصاحبه بالمثول امام محكمة عسكرية وفرض عقوبة السجن الطويل عليه (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٢).

حل مجلس بلدية البيرة

شكل القرار الذي اتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، يوم ١٧/٣/١٩٨٢، بحل المجلس البلدي لمدينة البيرة وتعيين هيئة اسرائيلية منبثقة عن الادارة المدنية يترأسها العميد يوسف باركوخفا، تصعيدا اسرائيليا اضافيا بالغ الخطورة. ولم يكن هذا التصعيد مستبعدا تماما بعد سلسلة الاجراءات القمعية والتضييقية التي تعرضت لها البلديات والهيئات الوطنية في الاشهر الاخيرة، وبخاصة بعد ان اعلنت رفضها لتطبيق الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ابتداء من مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. فالاحباطات المتتالية التي لحقت بسياسة شارون في المناطق المحتلة والمواجهة الجماهيرية المتصاعدة لآلة الاحتلال وأدواته وعملائه وضعت سلطات الاحتلال في زاوية ضيقة: اما التراجع، كما فعلت من قبل ذلك في نهاية العام ١٩٧٩، بشأن قرار ابعاد رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، واما ان تصعد وترفع وتيرة المواجهة والقمع. وقد اختار مناحيم بيغن ووزير دفاعه التصعيد هذه المرة. وهكذا ووجه تصدي طلبة جامعة بيرزيت لموظفي الادارة المدنية، في اواسط شهر شباط (فبراير) الماضي، باغلاق الجامعة. كذلك واجهت سلطات الاحتلال ردة الفعل الجماهيرية على هذا الاجراء بتصعيد في اجراءات القمع: اعتقالات بالعشرات في مخيم الدهيشة، حظر التجول في اكثر من مخيم وقرية، اقتحام جامعة بيت لحم، اطلاق الرصاص على المتظاهرين في نابلس وبيت لحم واصابة البعض، ثم تشجيع المستوطنين اليهود على المساهمة في الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين واشاعة جو من الارهاب المنظم.

وهكذا اتضحت ملامح رد شارون وحكومته على رفض جماهير الاراضي المحتلة تطبيق الادارة المدنية. وقد تواكبت اجراءات شارون مع تطور آخر بالغ الاهمية في هذه المواجهة؛ وهو انهيار روابط القرى التي راهنت عليها الادارة المدنية لتشكل نواة تنظيم سياسي محلي موال للاحتلال، ولتكون بديلا عن الهيئات والمجالس البلدية الوطنية.

وقد جاء قرار حل مجلس بلدية البيرة مستندا الى ذريعة رفض هذا المجلس الاجتماع برئيس الادارة المدنية، البروفيسور مناحيم ميلسون. وكان ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، قد اكد ان رفضه الاجتماع بميلسون لا يعود لأسباب شخصية، بل هو ينطلق من اساس رفض مبدئي للتعاون مع الادارة المدنية، ومعارضة لاتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٨٦، ١٧ و١٨/٣/١٩٨٢، ص ٦).

اما وزير الدفاع، اريئيل شارون، فقد قال: «يعود سبب حل مجلس بلدية البيرة الى قطع البلدية علاقاتها مع الادارة المدنية. وهذا اثبت ان سلم اولويات البلدية ليس خدمة مصلحة مواطني المدينة». واضاف: «نتج عن نشاط رئيس البلدية ومجلسها البلدي ان تعرقل انتظام حياة سكان